لايكون ذاتيا لتلك الجهة فيصح ان الامر المذكور لا يكون عرضا فلابد ان يكون جوهرا وبه يحصل المطلوب وعلم
ان كل المستدل دليل الكبرى يا يشير بهما عندهم بان هذا الجوهر الحقيقي جوهر لعدم تحصل حقيقة وهذا ان من الجوهر والعرض
وضع يرجح حاصل هذا المنهج لا اما اختاره الشارح فيما سيأتي من ارتفاع الاشكالات اجوره على المباحث
ان كلما يرد على هذا المنهج يرد على الشارح فانهما مشتركان في المفاد الا ان تقرير مقصود الشارح بتفصيل هذا
المنهج بارادة صاحبه وهذا المنهج لم يقل فيه وقسميها فرق بحسب الاجمال والتفصيل وبالتفصيل ادفع وارد
على المنهج المجمل ولا بأس فيه وحمل تصحيح هذا المنهج بحيث يصح ما ذكره الشارح بقدر الامكان ولكن اصلح العطار بما
بعده المدبر ولا يرد عليه بناية عند القوم ما من الاعتراض اه وانت تعلم سقوط النقض بانه
النباتات وامثالها بما قررنا الا ان يخص الجهة بالنوع الحقيقي دون الجعلي فانها جعليات وما ذكره الشارح
عن النقض غير معتد اذ لم يرسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع بهذا فهو كلام غير مفيد فانا ما اوعينا رسمها
بهذا بل المقصود بيانهما ما ذكر في تقرير الحجة ان العرض المرسوم بالموجود في الموضوع لا يتبدل بتبدله جهته الاولى الحقيقية
للمجموع الجوهري فانه اما ان يكون خارجا عن تلك الجهة او لا وعلى الاول لزم التبديل بطرفان يتبدل الخارجيات بلا
تبدل الذات بالضرورة لما ذكرنا وعلى الثاني يلزم كون الجهة الحقيقية تخالف الذات من جوهر وعرض عارض
الجهة الحقيقية والوحدة اللازمة لها فان الضرورة شاهدة بان الجوهر منهما يتاب بالذات لا التغاير
الجزء الاول بل كثف لا يجمع بينهما ذاتيا والعقل السليم شاهد بان المتغايرات التي حالها كذلك لا يحصل منها
ماهية حقيقية احدية الذات كالاكثر العقل حصول ماهية الحقيقة من الحجر والانسان وهذا ايضا اصح الشارع
كلامه فيما سيأتي ضعف المنهج للمؤلف او المادل عنده والحق المذكور فيما سبق ما يشتمل في المفاد وقد ذكرنا
بعينه ولا بأس باعادته مع زيادة بعض الفوائد ان القياس بينهما على الحجر والانسان فاسد فان
الباحث فيهما لعدم حصول الوحدة الحقيقية في التركيب بينهما هو الانفصال فان المنفصلات لا تكاد
من جنس واحد ونوع واحد وصنف لذلك لا يحصل منهما التوحيد المذكور فان التوحد هو التوحد
الحلولي دون اتحاد الوجود فان الاشياء لا يتحد ان يحسب كالقرر عندهم وقد اوردنا البرهان في مقامه و
الا الانفصال مقصوره في حلول الاعراض في الجوهر بل يحصل فيهما التوحد المطلوب للوحدة الحقيقية فاقلت

المطلوب بالوحدة الحقيقية فالقلب انما المطلوب للوحدة التركيبية الحقيقية في الانواع الجوهرية
هو التوحد الحلولي الحاصل بين الجوهرين او الجواهر واما التوحد الحلولي الحاصل بين الجوهر والعرض
فلا يحصل به الوحدة المذكورة قلت كلا بل الوحدة المذكورة حاصلة فيهما بطريق اولى فان
الاختلاط والتوحد اقوى في العرض بالنسبة الى محله بالنظر الى الصورة الجوهرية بالنظر الى مادتها
اذ الاحتياج الحلولي في الاعراض اقوى منه بالقياس الى الصورة فان الاول محتاج الى المحل في
ماهيته المتشخصة وفردية المطلقة والثاني الاخرين فقط دون الاول فالارتباط في الاول اقوى
من الثاني فيلزم ان يكون حصول التركيب الحقيقي الوحداني في الجوهر والعرض اقوى من الجوهرين
مع مطلب هذا المنهج والمحقق الشارح فيما سيأتي في قوله واما الذي وضع لمزيد في هذا المبحث اه
غاية ما يلزم عرض خلص بهذه الشبهة الواردة في المقامين انه من المعلوم بها ان
لحصول التركيب الحقيقي فلابد من امرين الاول الحلول بين الاجزاء والثاني عدم التنافر
بينهما بان يكون جنس واحد شاملا والكان المشمول بخلاف حاله كشمول الجسم للهيولى والصورة
فان الاول صدق الجوهر عليه بالذات يمنع ان يكون عنه الكائن الهيولى الاولى او ذاتيا لها الكائن
الهيولى ثانية والصورة صدق الجوهر عليها بالعرض الذي لا يشمل جنس واحد اصلا بل يكون التنافر
بينها ولو كانت جواهر فبالنظر الى حصول الشرطين المذكورين يمكن التوحد الحقيقي والتركيب لكن
متساوية النوعية لو كانت اعراضا والمواد جواهر فلا يحصل التوحد الحقيقي لا لان لا تصور فيه
الحلول بل لانه يحصل الذات من حيث انه يجمعها النوع الواحد او الجنس الواحد اصلا في متنافرة
محضة لا يحصل منها التركيب المذكور في المخصصات فتأمل فيه فان المنافقية المخالفين محال
بين الامور المقررة في مدارك المحققين اه ان اراد به التقرر بحسب البرهان المسلك للخصم فقد
عرفت حاله مما ذكرنا آنفا وليس هذا آخر سواه ان اراد به التقرر بحسب مذهب المشائين وان
لم يقم عليه دليل قوي قطعي بعد فذلك لا ينفع لدفع منافية الخصم ولو كفى هذا فلا حاجة الى تقديم الى التطويل
بل الادعاء في الاول الامر بالجوهرية مقرر الامر يكفي لهم في اثبات الجوهرية ولودي ذلك الى كسمحاجة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)